



Distr.
GENERAL

A/40/987
S/17670
5 December 1985
ARABIC
ORIGINAL : RUSSIAN

الأمم المتحدة

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة الأربعون

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

البنود ١٣ و ١٤ و ٣٧ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٣

و ٦٥ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٣ و ٧٦ و ٨٤

و ١٤٥ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون

الدولي في استخدام الطاقة النووية في

الاعراض السلمية

منع صباق التسلح في الفضاء الخارجي

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٠/٣٩ بشأن

الوقف الفوري لتجارب الأسلحة النووية

وحظر هذه التجارب

الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية

(البيولوجية)

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي

اعتمدها الجمعية العامة في دورتها

الإستثنائية العاشرة

نزع السلاح العام الكامل

الصلة بين نزع السلاح والتنمية

استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز

الأمن الدولي

التعاون الدولي في استخدام الفضاء
الخارجي في الأغراض السلمية
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
التعاون الدولي في استغلال الفضاء
الخارجي في الأغراض السلمية في ظروف
عدم تسليحه

رسالة مؤرخة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ وموجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم من الممثل الدائم
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم نص البيان الذي أدلى به السيد م . س . غورباتشوف ،
الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، في الجلسة التي
عقدتها مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٢٧ تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ .

وأرجو منكم أن تتفضلوا بتعميم نص هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق
الجمعية العامة في إطار البنود ١٢ و ١٤ و ٣٧ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٣ و ٦٥ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٢
و ٧٦ و ٨٤ و ١٤٥ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أ . ترويانوفسكي

مرفق

التقرير الذي قدمه النائب م . س . غورباتشوف ، الأمين
العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد
السوفياتي ، في دورة مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

الرفاق النواب :

تطرح للمناقشة في الدورة الحالية لمجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مسائل بالغة الأهمية في مجال السياسة الداخلية والخارجية للدولة السوفياتية .

ان القوانين التي أجازتها هذه الدورة فيما يتعلق بالخطة الحكومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبميزانية الدولة لعام ١٩٨٦ ، تحظى بأهمية كبيرة بالنسبة لبلدنا وحاضرها ومستقبلها ، وكذلك بالنسبة لكل هيئة عمالية ، ولكل أسرة سوفياتية . ان العام الجديد ، عام ١٩٨٦ ، لا يمثل السنة الأولى من فترة الخطة الخمسية الثانية عشرة فحسب ، وانما يمثل كذلك مرحلة جديدة نوعيا من مراحل تطور المجتمع السوفياتي .

وتعكس خطة عام ١٩٨٦ سياسة الحزب الاستراتيجية الرامية الى الإسراع بخطى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلد . ان انها تتضمن معدلات أعلى لنمو الدخل القومي ، والانتاج الصناعي والزراعي ، وانتاجية العمل . وسوف تتحقق زيادة في فعالية استغلال الموارد وتمنح الأولوية لتطوير الفروع التي يُنتظر ان تكفل احراز التقدم العلمي - التقني وتحسين جودة المنتجات .

وقد وضعت تدابير ترمي الى التعجيل بإعادة تنظيم الانتاج وتجديده وتحديثه ، والى تحسين التنظيم الإداري والجهاز الاقتصادي . ومن المتوخى زيادة درجة رفاه الشعب .

ومن المهم ، أيها الرفاق ، أن نضع دائما نصب أعيننا السمات التي تتميز بها خطة عام ١٩٨٦ .

وينبغي أن تحدد بوضوح ، اعتبارا من السنة الاولى للخطة الخمسية ، وتأثير العمل طوال فترة الخطة بأكملها . وبناء على ذلك فقد حددت وتأثير نمو الاقتصاد الوطني في عام ١٩٨٦ ، بحيث يكفل تحقيقها ، مع تزايد ضغط العمل تدريجيا في السنوات التالية ، انجاز مهام الخطة الخمسية كلها . وسوف يسمح هذا بتفادي الوضع الذي نشأ في الخطة الخمسية السابقة ، التي حددت سنواتها الاولى مؤشرات منخفضة ، في حين أرجئ تحقيق النمو الرئيسي الى سنواتها الاخيرة . والنتائج السلبية التي أدت اليها هذه الممارسة معروفة .

وتتمثل السمة الثانية للخطة هي انه قد روعيت عند وضعها ، الى أقصى حد ، ضرورة الاسراع بخطى التقدم العلمي والتقني . وتمشيا مع توجيهات اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي المعقود في حزيران/يونيه ، تتضمن الخطة ، في المقام الاول ، مهاما تتعلق بالإسراع بخطى التقدم العلمي والتقني ، وهو ما تتوخاه القرارات المتعلقة بتنمية الاتجاهات العلمية والتكنولوجية الرئيسية في فروع الاقتصاد الوطني . وفي الوقت نفسه ، تم على نطاق واسع تنقيح المبادئ المستقرة في مجال التخطيط . فلأول مرة ، تقضي الخطة بتحديد مؤشرات رئيسية معممة للتقدم العلمي والتقني في فروع الاقتصاد الوطني ، ولمدى فعاليتها . ويجرى وضع هذه المؤشرات بغية تنشيط الاعمال التنفيذية للوزارات والرابطات والمؤسسات الرامية لضمان التقدم نحو الافاق الجديدة للتنمية العلمية والتقنية .

أما السمة التالية لخطة عام ١٩٨٦ فتتمثل في اتجاهها نحو تحقيق التحول العملي الى الاساليب المكثفة لادارة الاقتصاد . وهذه ضرورة تملئها الحياة نفسها ، كما تملئها الصعوبات في مجال الموارد البشرية والمادية ، والاستنفاد شبه الكامل لعوامل ازدياد النمو الاقتصادي . ويتعين علينا ، في العام القادم ، أن نعمل على أن تتحقق زيادة حجم الانتاج عن طريق الاقتصاد ، الى أقصى حد ممكن ، من استغلال الموارد . أي بعبارة أخرى ، ان يصبح الاقتصاد في الاستهلاك بالفعل ، المصدر الرئيسي للموارد اللازمة لكل الزيادة في حجم الانتاج . وفيما يلي بعض الارقام التي توضح ذلك . ففي العام القادم ، سيتم تحقيق ٩٧ في المائة من نمو الانتاج عن طريق رفع انتاجية العمل ، وسينخفض استهلاك المعادن في الدخل القومي بنسبة ٢,٧ في المائة ، كما سينخفض استهلاك الطاقة بنسبة ٣ في المائة .

وخلاصة القول ان هذا يمثل انتقالا واسع النطاق نحو استخدام الاساليب الجديدة للادارة ، التي أثبتت انها ايجابية . واعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، سينتج ما يزيد على نصل المنتجات الصناعية في مؤسسات تعمل في ظل الأوضاع الجديدة .

وبوجه عام ، أيها الرفاق ، فإن هذه السياسة صحيحة . وعلينا الآن ان نطبقها سواء فيما نقوم به في المرحلة التالية من دراسة تفصيلية للخطط في الأفرع ، والجمهوريات ، والأقاليم ، والمناطق ، والاتحادات ، والمؤسسات ، أو عن طريق التنفيذ العملي المحدد بالطبع . ويتعين زيادة التأكيد على هذا الجانب ، وذلك لأن عددا كبيرا من العاملين في المركز وفي الأقاليم ، بما في ذلك في أجهزة التخطيط والأجهزة الاقتصادية لا يدركون بعد ، بصورة تامة ، أهمية استخدام أسلوب جديد في تقييم وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي يواجهها بلدنا .

ان الدورة الحالية تعقد في فترة حاسمة قبل مؤتمر الحزب . وقد رسمت الجلسة العامة للجنة المركزية ، المعقودة في نيسان/ابريل ، سياسة رامية الى التعجيل بتنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ، وبدأت في اجراء تغييرات كبيرة في النهج المتبعة ازاء حل المشاكل الاقتصادية والسياسية ، وحددت وتائر جديدة لجميع أنشطة المنظمات الحزبية والحكومية السوفياتية ، ولجميع كوادرننا وهيئاتنا العمالية .

ان الخط السياسي للحزب ، سواء فيما يتعلق بالقضايا الداخلية او المسائل الدولية ، ينعكس بصورة كاملة في الوثائق النظرية والسياسية ذات الأهمية القصوى التي ستقدم الى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي وفي مشروع الطبعة الجديدة لبرنامج الحزب ، والتغييرات المقترحة ادخالها على النظام الاساسي للحزب ، ومشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، وكذلك الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠ .

وتدل النتائج الاولى للمناقشة الموسعة ، التي استنار فيها الحزب برأى الشعب ، على أن الوثائق المعروضة للمناقشة تحظى لدى أفراد الشعب السوفياتي بقدر كبير من الرضا . فالتأييد الحار ، قولاً وعملاً ، الذي وجدته السياسة الاستراتيجية للحزب ، يبعث فينا التفاؤل والثقة في صحة الطريق الذي اخترناه ، وفي أن ما خطط سوف يُنفَّذ بالتأكيد .

وكما تعلمون أيها الرفاق النواب ، فإن اللجنة المركزية للحزب والحكومة السوفياتية قد قامت ، في الآونة الأخيرة ، باتخاذ عدد من التدابير الهامة الرامية الى التعجيل بالانتقال بالاقتصاد الى معدلات التنمية المكثفة ، والى زيادة فعالية ادارة الاقتصاد الوطني . ويجرى اتخاذ خطوات عملية لوضع الأمور في نصابها ، وتعزيز

الانضباط في مجال العمل والمجال الحكومي والاقتصاد الى أقصى حد ومكافحة السكر وادمان الخمر . وبعبارة أخرى ، عمت جميع مجالات الحياة العامة أعمال كبيرة ودؤوبة ، بدأت تؤتي ثمارها .

ان العوامل الجديدة التي اخذت تدخل حياتنا اليوم قد حفزت الشعب السوفيياتي ، وحركت ما لديه من قوة ابداعية ، وأظهرت مرة أخرى عظم ما يتمتع به النظام الاشتراكي من موارد وامكانيات .

وبمقدورنا الآن ان نقول بثقة ان الأمور قد بدأت تتحسن . فمعدلات نمو الانتاج ترتفع ، كما ان المؤشرات الاقتصادية الأخرى آخذة في التحسن . وعلى الرغم من الانتكاسات التي حدثت في مطلع هذا العام في عدد من فروع الاقتصاد الوطني ، فقد تمكن الشعب السوفيياتي من تصحيح الوضع ومن الوصول بالاقتصاد الى المستويات المستهدفة . كذلك ، يشهد القطاع الزراعي في بلدنا تحولات ايجابية .

ويرجع الفضل الأكبر في ما تم انجازه الى الطبقة العاملة السوفيادية الباسلة التي بذلت الكثير من أجل تنفيذ الخطط الموضوعة ، غير مدخرة في ذلك وسعا أو جهدا ، ومذلة الصعاب . كما ان النتائج الايجابية المحققة لدليل على ما بذله عمال المزارع الجماعية وسائر عمال قطاع الصناعات الزراعية من أعمال مضنية . ان منجزاتنا هي تجسيد للفكر الخلاق للعلماء والمهندسين والمثقفين . لقد وقف في الطليعة وتولى زمام المبادرة في كثير من الأنشطة الهامة الشباب السوفيياتي ، الذي تصدى بهمة ونشاط لتنفيذ مهام عسيرة ومعقدة ، والذي يؤيد بحرارة ما يجري في مجتمعنا من تحولات يربط مستقبله بها .

ونحن أيضا نربط هذه التحولات بازدياد نشاط الهيئات الحزبية والحكومية والنقابية وجميع كوادرننا .

وباختصار ، أيها الرفاق النواب ، يجري انجاز الكثير . بيد انه من الخطأ ان نبالغ في تقدير هذا كله ، فهذا ليس من تقاليدنا . فنحن على بداية الطريق الذي حددناه لانفسنا ، وهو طريق صعب وشاق يتطلب الجمع بين اتباع نهج ابتكاري ازاء القضايا التي تطرحها الحياة والحكمة والمستوى الرفيع من الانضباط ونكران الذات . ونحن لدينا احتياطات وامكانيات هائلة يتعين علينا أن نعمل بجد لاستغلالها والاستفادة منها الى أقصى حد ممكن . وينبغي تنفيذ ذلك في جميع مجالات البناء

الاقتصادى والاجتماعى والثقافى ، ولاسيما في المجالات التي لا يزال الوضع فيها معقدا ، والتي يجرى القضاء على مظاهر التخلف فيها ببطء .

والآن ، ونحن نقرب من نهاية فترة الخطة الخمسية الحالية ، يتعين علينا أن نعمل جاهدين حتى يتسنى لنا ، اعتبارا من العام القادم ، ان نتقدم بثقة ونشاط الى الامام ، وأن نبلغ المستويات المستهدفة ، وأن نهيب الشروط الاساسية لتحقيق تحول نوعي جديد لقوى الانتاج في بلدنا .

أيها الرفاق : ان خطة عام ١٩٨٦ توضح بهلاء الطابع السلمي والبناء لشواغلنا . اذ أن اهدافنا السياسية الخارجية ، أى السياسة الدولية للدولة السوفياتية ، ترتبط على نحو وثيق بهذا الاتجاه السلمي لسياستنا الداخلية .

ان المبادئ التوجيهية للسياسة الخارجية التي وضعتها الجلسة العامة للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، المعقودة في نيسان/ابريل ، هي تعبير محدد عن السياسة الخارجية اللينينية في المرحلة الراهنة . فلقد شددت الجلسة العامة على ضرورة تنشيط السياسة السلمية التي يتبعها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى أقصى حد ، وذلك في أكبر عدد ممكن من مجالات العلاقات الدولية . كما انها دعت الى بذل كل جهد ممكن حتى لا تسود قوى العسكرية والعدوان ، وشددت على الاهمية الملحة لوقف سباق التسلح ، وتنشيط عملية تحقيق نزع السلاح ، ودعت الى تنمية علاقات متساوية طيبة ومتحضرة فيما بين الدول ، والى توسيع وتعزيز الروابط الاقتصادية ذات المنفعة المتبادلة .

ان هذه التوجيهات الصادرة عن الجلسة العامة تملئها مقتضيات العصر ، وخصائص الحالة المعقدة ، ومتطلبات سياسة السلم والتقدم الاشتراكية . وقد انطلق المكتب السياسي للجنة المركزية ، في تقييماته ، من ان استمرار سباق التسلح يزيد من عدم القدرة على التنبؤ بالاحداث . ان امكانية تسليح الفضاء الخارجي تمثل قفزة نوعية جديدة في سباق التسلح ستؤدى حتما ، الى اختفاء مفهوم الاستقرار الاستراتيجي ذاته ، الذى يمثل أساس صيانة السلم في العصر النووي . وسوف ينشأ وضع خطير تقوم في ظله الحاسبات الالكترونية ، دون مشاركة العقل البشرى والارادة السياسية ودون مراعاة للمعايير المعنوية والاخلاقية ، باتخاذ قرارات مبدئية هامة وغير قابلة للنقض من حيث النتائج التي يمكن ان تترتب عليها . ويمكن لتطور الاحداث على هذا النحو أن يسفر عن وقوع كارثة عالمية ، حتى وان كان الباعث المبدئي ناشئا عن خطأ ، أو سوء تقدير ، أو خلل تقني في شبكات الحاسبات الالكترونية العالية التطور .

وبعبارة أخرى ، فإن تطور الأحداث العالمية قد وصل الى الحد الذي يقتضي اتخاذ قرارات تنم عن الشعور بالمسؤولية الكبيرة ، في وقت يمثل فيه الإحجام أو التباطؤ عملا إجراميا ، ذلك أن الامر يتعلق الآن بحماية المدنية والحياة نفسها . وهذا هو السبب في اننا كنا ومازلنا نرى انه من الضروري اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكسر الحلقة المغرقة لسباق التسلح ، وعدم اضاءة أية فرصة لتحويل مسار الأحداث في وجهة أفضل . فالقضية اليوم على أقصى قدر من التحديد والوضوح ، وتتمثل في ضرورة الارتفاع فوق المصالح المحدودة ، وإدراك المسؤولية الجماعية الواقعة على عاتق جميع الدول في مواجهة الخطر الذي يحيق بالجنس البشرى على أعتاب حقبة الألف عام الثالثة .

وهذا هو بالضبط النهج الذي طلبت اليه الجلسة العامة للجنة المركزية المعقودة في نيسان/ابريل اتباعه في تنفيذ سياستنا الخارجية . وهو يحقق ، بصورة كاملة ، مصالح الشعب السوفيياتي وشعوب الدول الاشتراكية ؛ كما انه يلقي ، على حد اقتناعنا ، ثغما في بلدان العالم الأخرى . وخلال فترة زمنية وجيزة ولكنها حافلة بالأحداث الدولية الهامة ، سعى الاتحاد السوفيياتي الى التعاون ، لصالح السلم ، مع عدد كبير من الدول . وكانت مساعيها ، ومازالت ، نابعة من أن الخروج من مرحلة التوتر الخطير لا يمكن أن يتأتى الا عن طريق جهود تبذلها جميع البلدان ، كبيرها وصغيرها .

وخلال الأشهر الماضية ، شهدت العلاقات السياسية والاقتصادية فيما بين بلدان الكتلة الاشتراكية درجة كبيرة من التنشيط والتعزيز ؛ حيث وضعت برامج طويلة الأجل للتعاون في مجالي الاقتصاد والتقدم العلمي - التقني . كذلك ، انشئت آليات للمصالح العملية والمحددة ، كما أن تنسيق أنشطة السياسة الخارجية قد أصبح وثيقا بدرجة اكبر . وقد أصبحت اجتماعات زعماء البلدان الشقيقة في موسكو ووارسو وصوفيا وبراغ ، معالم هامة على طريق زيادة تكاتف بلدان الكتلة الاشتراكية . كما أن روابطنا مع جميع البلدان الاشتراكية تنمو وتقوى .

ويتخذ تعاوننا مع الدول التي تحررت من نير الاستعمار ، والتي أصبحت أعضاء في حركة عدم الانحياز ، طابعا أوسع نطاقا . حيث اتخذت خطوات هامة في سبيل تنمية العلاقات مع العديد من هذه البلدان . وهذا عامل على درجة كبيرة من الأهمية في محيط العلاقات الدولية الراهنة المضطرب ؛ وهو في صالح سلم الشعوب ومساواتها وحريتها واستقلالها .

ويبذل الاتحاد السوفياتي جهدا لتحسين علاقاته مع الدول الرأسمالية . وأود أن أشير بشكل خاص الى اللقاء السوفياتي - الفرنسي الذي عقد مؤخرا في باريس ، والذي اتخذت خلاله خطوات هامة لزيادة تنمية التعاون الشئسي ، وتعزيز الامن الاوروبى والدولي ، والعودة الى الانفراج .

ونحن سوف نستمر في بناء سياستنا الخارجية على أساس متعدد المستويات ، وعلى أساس اقامة علاقات شئسية راسخة ومستقرة مع جميع البلدان . بيد أن واقع عالم اليوم هو أن هناك دولا تقع على عاتقها ، بحكم قدراتها العسكرية والاقتصادية والعلمية والتقنية ، وبحكم وزنها الدولي ، مسؤولية خاصة ازاء الطابع الذي يتخذه تطور الاحداث العالمية ومسارها ونتائجها . ان هذه المسؤولية ، وأؤكد : المسؤولية وليس الامتياز ، تقع في المقام الاول على عاتق الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .

واذا ما نظرنا الى الامور من هذه الزاوية ، فان لقاء القمة الذي عقد في الاسبوع الماضي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يمثل ، على حد تقييم المكتب السياسي للجنة المركزية ، حدثا هاما ، لا بالنسبة لعلاقاتنا الشئسية فحسب ، وانما كذلك بالنسبة للسياسة العالمية بوجه عام . ولقد تحدثت بالفعل ، في المؤتمر الصحفي الذي عقد في جنيف عن انطباعاتي الاولى بشأن المحادثات التي أجريتها مع رئيس الولايات المتحدة . كما ان الوثيقة الختامية للاجتماع ، أى البيان المشترك ، معروفة للجميع .

واليوم ، وأنا اتحدث أمام دورة مجلس السوفيات الاعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أود أن أعطي تقييما لنتائج لقاء جنيف وأهميته في اطار الوضع الراهن ، واضعا في اعتبارى تجربة الماضي ، واحتمالات المستقبل ، والمهام التي يتعين علينا أن ننجزها .

وأرى انه لزاما عليّ أن أقول ، بادئ ذي بدء أن الطريق الى حوار جنيف كان طويلا ومضنيا لأسباب عدة . فحكومة الولايات المتحدة ، التي تولت زمام الحكم في مطلع الثمانينات ، قد اتبعت ، بصورة علنية ، سياسة المواجهة ، رافضة مجرد امكانية التطوير الايجابي للعلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . واعتقد ان الجميع يذكرون اليوم النغمة الخطابية المعادية للاتحاد السوفياتي في تلك السنوات ، وطابع "القوة" الذي كانت تتسم خطوات الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة .

فقد أسدل ستار من النسيان على الجهود المشتركة التي بذلت على مرّ السنوات الطوال لتحقيق الحد الأدنى الضروري من الثقة في تلك العلاقات ، كما جرى بالفعل قطع كل خيط من خيوط التعاون الثنائي . بل أعلنت الولايات المتحدة أن الانفراج نفسه يتعارض مع مصالحها .

وقد شرعت حكومة الولايات المتحدة ، اتباعاً منها لسياسة تحقيق التفوق العسكري على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في تنفيذ برامج إعادة التسلح النووي والتقليدي ؛ وبدأت نشر القذائف القادرة على توجيه الضربة الأولى في أوروبا الغربية . وأدى هذا إلى نشوء وضع محفوف بدرجة عالية من عدم اليقين عسكرياً وسياسياً ، وما يصحب ذلك من مخاطر .

وفضلاً عن ذلك ، ظهر أخيراً برنامج "حروب النجوم" وما يسمى بـ "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" . وقد أصبح زعماء واشنطن "مرضى" بهذه الفكرة ، دون أن يتفكروا مليّاً في العواقب الوخيمة التي ستترتب ، لا محالة ، في حالة تنفيذها . إن فكرة ادخال الأسلحة إلى الفضاء الخارجي هي فكرة تشكل خطورة بالغة بالنسبة لجميع شعوب العالم دون استثناء .

غير أننا علمنا شيئاً آخر ، وهو أن هذه السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة ستطرد ، لا محالة ، بالحقيقة الواقعة . وقد حدث ذلك بالفعل ؛ فقد أعلن الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه ، بصورة قاطعة ، أنهم لن يسمحوا بتحقيق تفوق عسكري عليهم .

بل إن البلبلة قد سرت في صفوف حلفاء الولايات المتحدة إزاء استخفاف واشنطن الواضح بمصالحهم الأمنية ، وإزاء استعدادها للمغامرة بكل شيء سعياً وراء أوهم تحقيق التفوق العسكري . وقد أشارت هذه السياسة ، في الولايات المتحدة نفسها ، شكوكاً خطيرة . كما أن الإعلان عن خطط الإعداد لبرنامج "حروب النجوم" قد أطلق صفارات الإنذار في جميع أنحاء كوكبنا .

وقد أخطأ من اعتقدوا أن سياسة المواجهة التي يتبعونها ستحدد مسار التطورات الدولية . ويمكن أن أضيف في هذا الصدد أن أحلام تحقيق السيطرة العالمية خاطئة من أساسها ، سواء من حيث الغاية أو من حيث الوسيلة . ومثلما تنشأ تصميمات الآلة الميكانيكية الدائمة الحركة عن الجهل بالقوانين الأساسية للطبيعة ، تتولد الادعاءات الامبراطورية من مفاهيم عن العالم المعاصر بعيدة عن الواقع .

وقد جمع الاتحاد السوفياتي بين المعارضة الحازمة لسياسة الولايات المتحدة الرامية الى الاخلال بالتوازن العسكرى - الاستراتيجي ، والتقدم بمبادرات سلمية واسعة النطاق ، ممارسا ضبط النفس والاسلوب البناء في معالجته لقضايا السلم والأمن الرئيسية .

وقد أوضحنا بمبادراتنا ، وما أكثرها ، ما نسعى الى تحقيقه في الساحة العالمية ، وما نحث الولايات المتحدة وحلفاءها على أدائه . وتلقى مساعي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هذه تأييدا حارا من جانب المجتمع الدولي ، كما أنها تحظى بالتقدير البالغ من جانب حكومات العديد من البلدان .

وقد اضطرت واشنطن ، تحت تأثير هذه العوامل ، الى المناورة ؛ حيث ظهرت في التصريحات التي تصدرها حكومة الولايات المتحدة إشارات توضح النزعة السلمية . ولم تعزّز هذه التصريحات بالأفعال ، إلا أن مجرد ظهورها كانت له دلالة .

وفي مطلع هذا العام تم التوصل ، بناء على مبادرة منا ، الى اتفاق بشأن عقد محادثات جديدة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة ، وهي محادثات من المقرر أن تغطي كامل مجموعة الاسلحة الفضائية والنووية ، نظرا لما بينها من ارتباط ؛ وان يكون الهدف منها هو منع انتقال سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ووقفه على الأرض .

وقد طرأت تغيرات على المناخ الذي يسود العلاقات القائمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، كما طرأت تغيرات ، الى حد ما ، على السلوك الدولي للولايات المتحدة ؛ الأمر الذي لا يمكن إغفاله ، بطبيعة الحال ، لدى النظر في امكانية عقد لقاء للقمة .

وقد اتخذنا هذا القرار انطلاقا من اقتناع راسخ بانه ينبغي للقضايا التي تحدد علاقاتنا ، والتي تحدد الوضع العالمي بوجه عام ، وهي قضايا الأمن ، ان تحتل مكانا هاما من المحادثات . وفي هذا الصدد ، وضعنا في اعتبارنا الحقائق السياسية والاستراتيجية السائدة في أوروبا والعالم ، وآراء أصدقائنا وحلفائنا ، ومواقف الحكومات والدوائر العامة في العديد من البلدان ، والنداءات المستمرة الموجهة الى الاتحاد السوفياتي بشأن بذل كل ما هو ممكن في سبيل عقد لقاء القمة . ولقد كنا نقدر ما عقدته شعوب العالم من آمال على هذا اللقاء ، كما اتخذنا خطوات ملموسة نحو تحسين المناخ الدولي وجعله أكثر ملاءمة لعقد اللقاء .

وفي محادثات جنيف المتعلقة بالأسلحة النووية والفضائية ، تقدمنا باقتراحات محددة وجذرية . فما هو فحواها ؟

لقد اقترحنا ، بادئ ذي بدء ، حظر الأسلحة الفضائية الضاربة كاملاً . وقد تقدمنا بهذا الاقتراح لأن بدء سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، بل وحتى نشر شبكات الأسلحة المضادة للقذائف في الفضاء القريب من الأرض ، لن يسهم في تعزيز أمن أية دولة . إذ أن شبكات القذائف النووية الهجومية ، المحتملة خلف "درع" فضائي ، ستصبح أكثر خطورة .

إن ظهور الأسلحة الفضائية الضاربة يمكن أن يحول التوازن الاستراتيجي القائم إلى فوضى استراتيجية ، وأن يتسبب ، إلى حد بعيد ، في إحياء سباق التسلح ، في جميع الاتجاهات ، وأن يقوّض إحدى الدعامات الرئيسية للحد من سباق التسلح ، ألا وهي معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية . ونتيجة لذلك ، ستزداد مظاهر عدم الثقة فيما بين الدول ، كما سيضعف الأمن بدرجة كبيرة .

وعلاوة على ذلك اقترحنا ، في ظل الحظر الكامل للأسلحة الفضائية الضاربة ، أن نخفض إلى النصف جميع الأسلحة النووية التابعة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة ، والقادرة على الوصول إلى أراضي الطرف الآخر . كما اقترحنا فرض حد أقصى على العدد الكلي للرؤوس الحربية النووية ، المحمولة على تلك القذائف الخاصة بكل من الطرفين ، بحيث لا تتجاوز ٦ ٠٠٠ وحدة . وهذه تخفيضات جذرية تقدر بآلاف الرؤوس الحربية النووية .

وهذا النهج له ما يبرره تماماً . فهو يشمل جميع نظم الأسلحة التي تشكل التكافؤ الاستراتيجي للقوى ، كما أنه يسمح بتقدير الخطر النووي الحقيقي الذي يتعرض له كل من الجانبين ، وذلك بصرف النظر عن كيفية أو مصدر توجيه الرؤوس الحربية النووية إلى أراضي أحد الجانبين ، سواء كانت محمولة على قذائف أو على متن طائرات ، وسواء كانت موجهة من داخل أراضي ذلك الجانب أو من داخل أراضي حلفائه .

إننا ننظر إلى تخفيض الأسلحة النووية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة ، بنسبة ٥٠ في المائة ، على أنه بداية . ونحن على استعداد للمضي إلى ما هو أبعد من ذلك ، بل وإلى القضاء التام على الأسلحة النووية ، وهي عملية ينبغي أن تشترك فيها أيضاً سائر الدول الحائزة للأسلحة النووية بطبيعة الحال .

اننا ندرك أن سباق التسلح النووي يمثل مصدر قلق بالغ بالنسبة للدول الأوروبية . كما أننا نقدر تماما ذلك القلق . فأوروبا متخمة بالأسلحة النووية . والاتحاد السوفياتي يدعو الى تطهير أوروبا بالكامل من الأسلحة النووية ، المتوسطة المدى والتعبوية . غير أن الولايات المتحدة وحلفاءها في منظمة حلف شمال الأطلسي لا يرون ذلك . وعندئذ ، اقترحنا البدء ولو باتخاذ قرارات مؤقتة ، ثم العمل على إجراء المزيد من التخفيضات . ونحن على اقتناع بأن مقترحاتنا تحقق آمال الشعوب الأوروبية بالنسبة لتقليل الخطر النووي وتعزيز الأمن في أوروبا .

وأود أن أبرز الجانب المبدئي من هذا الموضوع ، ففي المجالات الثلاثة من المحادثات ، والمتعلقة بالفضاء ، والأسلحة الهجومية الاستراتيجية ، والقذائف النووية المتوسطة المدى ، فإننا لا نقترح على الولايات المتحدة ما يضر بأمنها . وعلاوة على ذلك ، فإن مقترحاتنا تتيح امكانية حسم القضايا التي ترفعها الولايات المتحدة الى مرتبة "شواغلها الخاصة" .

فعلى سبيل المثال ، كثر الحديث عن القذائف التسيارية السوفياتية العابرة للقارات . وتدعو مقترحاتنا الى تخفيض عدد تلك القذائف ، والى الحد من نصيبها من الرؤوس الحربية من الحجم الكلي للذخائر النووية . وهاكم مثال آخر . شن الغرب حملة شعواء على القذائف السوفياتية من طراز SS-20 . ونحن نقترح تخفيض عدد تلك القذائف ، الى درجة كبيرة ، وذلك في اطار حل مشكلة القذائف النووية المتوسطة المدى في أوروبا .

إن الأسلحة النووية البريطانية والفرنسية تمثل حجر عثرة . ويقال انه لا يجوز إجراء مناقشات بشأنها في المحادثات الجارية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وعلى أية حال ، فنحن على استعداد للسمي الى حل هذه العقدة . ونقترح البدء بإجراء تبادل مباشر للآراء مع هذين البلدين فيما يتعلق بأسلحتهم النووية .

لقد قوبلت الاقتراحات السوفياتية باستجابة ايجابية واسعة النطاق في جميع انحاء العالم . كما انها تستند الى هيئة الدول الاطراف في معاهدة وارسو ، والتي أيدت موقفنا البناء بالاجماع . كذلك ، تتماشى مع منطلقنا ، الى حد بعيد ، البيانات المشتركة الصادرة عن زعماء ستة من البلدان ، وهي الأرجنتين والمكسيك وتنزانيا والهند والسويد واليونان . وقد قوبلت المبادرة السوفياتية بالتأييد والتفاؤل من جانب الاحزاب الاشتراكية والعمالية والمنظمات الجماهيرية الكبرى في شتى البلدان والقارات ، وكذلك من جانب العلماء ذوي الشهرة العالمية ، والشخصيات السياسية

والعسكرية البارزة . وقد أشارت المبادرة السوفياتية استجابة ايجابية لدى معظم أحزاب الدولية الاشتراكية .

ولن أتحدث عن آلاف الرسائل التي تلقيتها من مواطنين سوفيات وأجانب عشيّة لقاء جنيف وأثناءه . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناني لأصحاب هذه الرسائل على تمنياتهم الطيبة ، وعلى نصائحهم وتأييدهم ، وكذلك على اهتمامهم البالغ والصادق بصيانة السلم .

وقبيل اللقاء تقدم الأمريكيون بمقترحاتهم المضادة . وهذا أمر ايجابي في حد ذاته . فلقد وجدت إحدى مبادراتنا العديدة صدى حميدا .

لقد كتبت الصحافة كثيرًا عن فحوى هذه المقترحات المضادة . ولن أكرر هنا ذكر محتوياتها . فقط أود أن أقول إن هذه المقترحات غير محددة وغير عادلة في كثير من جوانبها . وهي قائمة على نهج غير متوازن من الواضح أن ما يمليه هو الرغبة في تحقيق التفوق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي عموماً .

ولكن المهم هو أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية لا يتوخى فرض حظر على صنع الأسلحة الفضائية الضاربة . بل العكس هو الصحيح : فالولايات المتحدة تريد تقنين صنع هذه الأسلحة . والموقف الذي تتخذه الولايات المتحدة من مسألة "حروب النجوم" هو العقبة الرئيسية التي تعترض سبيل التوصل إلى إتفاق بشأن الحد من الأسلحة . ولسنا وحدنا الذين نرى هذا الرأي . فلقد رفضت حكومات فرنسا والدانمرك والنرويج واليونان وهولندا وكندا وأستراليا الاشتراك فيما يسمى بـ "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" . وقبيل لقاء جنيف إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً تدعو فيه قيادة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية إلى "التوصل إلى اتفاقات فعالة ترمي إلى منع سباق التسلح في الفضاء وإنهائه على الأرض" . والولايات المتحدة وبعض حلفاءها فقط هم الذين رأوا أنه من الممكن عدم الالتفات إلى هذه الدعوة الصريحة من المجتمع الدولي . وهذه حقيقة لا تحتاج ، كما يقال ، إلى تعليق .

ولعله من الضروري التذكير بأنه توجد في الولايات المتحدة قوى سياسية جبارة تعمل كل ما في وسعها من أجل إفشال اللقاء أو على الأقل تفريفه من محتوى وتجريده من الأهمية التي يحظى بها . وانني أعتقد أنه مازالت حيّة في ذاكرة الكثيرين الخطوات التي اتخذت مثل تجربة الشبكة المضادة للتوابع الاصطناعية وادخال السفينة "أيوا" التي تحمل قذائف انسيابية بعيدة المدى إلى بحر البلطيق والتعجيل بوزع قذائف

.../...

"بيرشينغ" في جمهورية المانيا الاتحادية والقرار المتعلق بصنع الاسلحة الكيميائية
الثنائية الشحنة وأخيرا اعتماد ميزانية حربية جديدة تمثل رقما قياسيا والخ... ،

وعلاوة على ذلك عندما كان الرئيس في طريقه بالفعل الى جنيف ، نشرت وأذيعت
رسالة موجهة اليه من وزير دفاع الولايات المتحدة يناشده فيها عدم الدخول في أية
اتفاقات مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تؤكد من جديد المعاهدات
المتعلقة بالحد من الاسلحة الاستراتيجية والشبكات الدفاعية المضادة
للقذائف . أي أن وزير الدفاع يريد للولايات المتحدة أن تحتفظ بحرية الحركة الكاملة
في جميع الاتجاهات في ميدان سباق التسلح سواء على الأرض أو في الفضاء .

ولكن هل الامر قاصر على البنتاغون وحده ؟ فلم يغيب عن بالنا "الارشاد" الذي
تلقيه رئيس الولايات المتحدة من الدوائر الامريكية اليمينية المتطرفة الممثلة في
شكل قيادتها الايديولوجية وهي " مؤسسة هيرتيج " . فلقد أوصى الرئيس بمواصلة سباق
التسلح وبعدم إعطاء الاتحاد السوفياتي الفرصة لاعادة توجيه الموارد نحو انجاز
البرامج الاجتماعية الاقتصادية ، كما أوصى بالعمل على اخراج اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، في نهاية المطاف ، من دائرة السيادة الدولية . بل لقد بلغ
الامر بهؤلاء السادة أن كلّفوا حكومة الولايات المتحدة بمهمة اجبارنا على تغيير
نظامنا وتعديل دستورنا ! وهذه أيها الرفاق نفمة مألوفة . ولقد سمعنا هذا كله من
قبل مرارا . وباختصار كانت الحملات الهجومية كثيرة .

ومع ذلك قررنا الالتقاء برئيس الولايات المتحدة الامريكية . ولقد اتخذنا هذا
القرار لانه ليس من حقنا أن نهمل أية فرصة ، مهما كانت ضئيلة ، لإحداث تحوّل في
مجرى الاحداث العالمية الخطيرة . لقد اتخذنا القرار ونحن نعلم أنه إن لم يقيم اليوم
حوار صريح وواضح فسيكون قيامه أصعب مائة مرة في الغد ، ولربما يكون الاوان قد فات
عموما .

ولا جدال في أن الاختلافات بيننا كبيرة . ولكن الملات المتبادلة والترابط فيما
بيننا في عالم اليوم على نفس الدرجة من الكبر . إن التوتر السائد في عالم اليوم
لا يترك أمام قادة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة
الامريكية وشعوب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية
من بديل آخر سوى اتقان فن رفيع هو العيش معا .

ومنذ أول محادثة لنا جرت وجها لوجه مع رئيس الولايات المتحدة - وقد شغلت مثل هذه الجلسات حيّزا كبيرا في لقاء جنيف - أوضحنا بصورة مباشرة أن الوفد السوفياتي قد جاء بحشا عن حلول لمشكلة من أكثر المشاكل الحاحا وتحتل الصدارة في الشؤون الدولية ألا وهي مشكلة منع نشوب حرب نووية وكبح جماح سباق التسلح . وكما قلت لرئيس الولايات المتحدة هذا هو المغزى الرئيسي للقائنا وهو الذي سيحدد نتائجه .

ولابد أن أؤكد أن المباحثات في جنيف كانت في بعض الأحيان تتسم بحدة شديدة ولنقل إنها كانت صريحة للغاية . وهنا لم يكن ممكنا لطرف خداع الطرف الآخر ، ولا التخلص عن طريق ترديد الشعارات السياسية والدعائية النمطية - فالكثير جدا يتوقف على هذه القضايا المحورية قضايا الحرب والسلام .

وأثناء اللقاء أصرّ الجانب الأمريكي إصرارا شديدا على تنفيذ برنامجه المعروف بـ "مبادرة الدفاع الاستراتيجي" . وقيل لنا إن الحديث يدور بشأن منع وسائل دفاعية بحتة لا تمثل إطلاقا أسلحة . وقيل لنا أيضا إن هذه الوسائل سوف تساعد على تحقيق استقرار الوضع والتخلص من الأسلحة النووية عموما . بل لقد اقترح علينا أن يتم في يوم ما من المستقبل المنظور "تقاسم" هذه الوسائل وفتح أبواب المختبرات الموجودة لدى كل طرف أمام الطرف الآخر .

أما نحن فقد أخبرنا الرئيس صراحة بأننا لا نوافق على هذه التقييمات . وإننا أجرينا تحليلا دقيقا لهذه المسائل وخلصنا الى نتيجة لا لبس فيها وهي أن الأسلحة الفضائية ليست دفاعية إطلاقا . وهي يمكن أن تخلق وهما خطيرا يتمثل في أنه من الممكن توجيه ضربة نووية أولى من وراء " درع " فضائي ، والنجاة من ضربة الرد أو على الأقل تخفيف أثرها . وعلاوة على ذلك ، وما هو الضمان ضد استخدام الأسلحة الفضائية نفسها كوسيلة لضرب أهداف عن الأرض ؟ إن كل البدائل تشير على وجه التحديد الى أن شبكة الولايات المتحدة الفضائية المضادة للقذائف يجري التفكير فيها لا باعتبارها "درعا" بل باعتبارها جزءا من مجموعة وسائل هجومية واحدة .

وبالطبع لا يمكن لنا أن نوافق على المزاعم القائلة بأن الانظمة الفضائية التي ينطوى عليها البرنامج لا تمثل أسلحة إطلاقا . كذلك لا يمكن لنا أن نعتمد على تأكيدات الولايات المتحدة بأنها سوف تتقاسم معنا ما تنجح في تحقيقه في إطار هذا البرنامج .

وإذا فتحت أبواب المختبرات فينبغي أن يكون ذلك لأغراض الرقابة على حظر صنع الأسلحة الفضائية الضاربة وليس بأي حال من الأحوال من أجل تقنينها .

ونحن نسمع حديثا عن الرغبة في القضاء على الخوف من القذائف والتخلص من كل الأسلحة النووية عموما . ولا يسعنا إلا أن نرحب بهذه الرغبة ، فهي تتفق اتفاقا كاملا مع أهداف سياستنا . بيد أنه من الأسهل كثيرا القضاء على هذه الأسلحة ، بدون استحداث أنظمة فضائية ضاربة لهذا الغرض . ولأى غرض يتم اهدار عشرات بل ومئات الملايين من الدولارات وتكديس جبال من الأسلحة الفضائية زيادة عن الأسلحة النووية ؟ ما معنى كل هذا ؟

وسالت الرئيس : هل صحيح أن القيادة الأمريكية تعتقد جادة أننا ، في الوقت الذي يجري فيه استحداث أسلحة فضائية أمريكية سنقوم بتخفيض قدراتنا الاستراتيجية ونساعد الولايات المتحدة ، بأيدينا ، على اضعاف هذه القدرات ؟ فعلى هذا الأمر لا ينبغي أن تعلق أية آمال . أن الذي سيحدث هو العكس تماما : فالاتحاد السوفياتي سيكون مضطرا ، من أجل تحقيق التوازن ، إلى زيادة فعالية ودقة وقوة أسلحته بغية " القيام إذا اقتضى الأمر ذلك ، بتحسيد آلة حرب النجوم ' الالكترونية الفضائية التي يعكف الأمريكيون على صنعها " .

وهل يشعر الأمريكيون بأنهم أكثر أمنا إذا أضيفت إلى جحافل الأسلحة الفضائية التي تعتمزم واشنطن وضعها في الفضاء أسلحتنا ؟ إذ لا يمكن للولايات المتحدة أن تأمل حقا في التمتع بإحتكار الفضاء الخارجي . وأن هذا لدليل على عدم الجدية على أقل تقدير .

بيد أن الإدارة الأمريكية لا تزال تغريها محاولة تحقيق التفوق العسكري . وهي الآن أيضا تفكر في أن تحقق ، عن طريق التخطيط لسباق التسلح في الفضاء الخارجي ، سبقا علينا في مجال الالكترونيات والحاسبات الالكترونية . ولكننا كما حدث مرارا في الماضي ، سنجد الرد على ذلك ، وسيكون هذا الرد فعّالا وسريعا بما فيه الكفاية وربما يكون أقل تكلفة من البرنامج الأمريكي . وقد أبلغنا الرئيس أيضا بهذا بمنتهى الوضوح .

وأنا أعتقد أنه لكي يتحقق في علاقاتنا تحوّل حقيقي يلبي مصالح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ومصالح شعوب العالم

لابد من إتباع نهج جديدة ونظرة جديدة الى كثير من الاشياء ، والاهم من ذلك توفر الارادة السياسية لدى قيادتي البلدين . والاتحاد السوفياتي كما أكدت في جنيف لا يكنّ عداوة للولايات المتحدة الامريكية ويحترم الشعب الامريكي . ونحن لا نبني سياستنا على الرغبة في المساس بالمصالح الوطنية للولايات المتحدة . ودعوني أمضي أبعد من ذلك وأقول : اننا مثلاً لا نريد أن يتغير التوازن الاستراتيجي لمالحنا ونحن لا نريد ذلك لأن وضعاً كهذا سوف يؤدي الى زيادة تشكك الطرف الآخر وزيادة عدم استقرار الحالة ككل .

إن الحياة تسير بطريقة تجعل لزاماً على بلدينا التعمّد على التكافؤ الاستراتيجي بإعتباره حالة طبيعية وسوف يتعين علينا التوصل الى تفاهم مشترك بشأن مستوى التسلح لدى كل طرف ، الذي يمكن إعتباره كاف نسبياً من وجهة نظر إمكانية الدفاع عن البلد بطريقة يعول عليها . ونحن مقتنعون أن المستوى الكافي يقل كثيراً عما هو متوفر حالياً لدى كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة . وهذا يعني أنه من الممكن تماماً اتخاذ خطوات عملية ملموسة في مجال الحد من الاسلحة وتخفيضها . وهذه الخطوات هي إتخاذ تدابير لا ترمي الى إضعاف ، بل ترمي الى تعزيز ، أمن كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والاستقرار الاستراتيجي في العالم .

ماذا يمكن أن يقال عن المسائل الأخرى التي نوقشت في اللقاء ؟

سأبدأ بمشكلة النزاعات الإقليمية . فقد أعرب الجانبان عن القلق بشأن استمرار وجود هذه " المناطق الساخنة " . وهذا مفهوم . فهذه النزاعات هي مسألة خطيرة خاصة اذا وضع في الإعتبار خطر تصاعدها في هذا العصر النووي .

بيد أنه يمكن القول بأن نظرة كل منا الى أسباب هذه النزاعات وسبل تسويتها ليست مختلفة فحسب بل هي متعارضة تعارضا تاماً . فالولايات المتحدة الامريكية التي تعودت ان تقيم تفكيرها على مفاهيم " مناطق المصالح " ترجع هذه المشاكل الى الصراع بين الشرق والغرب . ولكن هذا يمثل في أيامنا هذه مفارقة تاريخية وردة فكرية امبريالية تنكر حق أغلبية الشعوب في أن تفكر وتتخذ القرارات بنفسها .

ان الأسباب العميقة لهذه النزاعات متعددة الجوانب . وهي الى حد ما ذات جذور تاريخية . ولكن الجزء الرئيسي يكمن في الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تجسد البلدان المتحررة نفسها فيها . وبالطبع ليس من قبيل المصادف أن تلتزم الولايات

المتحدة ، التي تتحدث عن مشكلة النزاعات الاقليمية الصمت إزاء الفظائع التي يرتكبها نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، والاعتداءات التي يشنها هذا البلد ضد البلدان الافريقية المجاورة ، والحروب التي يشارك فيها المرتزقة الامريكان في أمريكا الوسطى ، وفي آسيا ، والنهب الذى تمارسه إسرائيل في الشرق الاوسط وكثير غير ذلك . وتحاول واشنطن أن تساوى بين الحكومات الشرعية للدول السائرة على طريق التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي وبين الثورة المضادة .

وبطبيعة الحال لم يكن ممكن لنا أن نقبل هذا التفسير للأوضاع . بل اننا قد أخبرنا الرئيس بأننا نؤيد الإعتراف بما لكل شعب من حق غير قابل للتصرف في الحرية والاستقلال وفي الاختيار الحر لطريقه . ونحن لا نريد لهذا الحق ان ينتهكه أحد كما نقف ضد محاولات التدخل من الخارج وندعو الى إنتصار الحرية لا الطغيان . لقد كنا وسنظل نقف مع الشعوب التي تزود عن استقلالها ، فهذا هو نهجنا المبدئي .

وتطرق الرئيس الى مسألة أفغانستان . وفي هذا الصدد تم التأكيد مرة أخرى على أن الاتحاد السوفياتي قد ظل دائما ينادى بالتسوية السياسية للحالة حول أفغانستان . ونحن ندعو الى أن تكون أفغانستان البلد المجاور والصديق ، دولة مستقلة غير منحازة ، كما ندعو الى وضع نظام لضمان عدم التدخل في شؤون أفغانستان . وبهذه الطريقة سوف تحل مسألة انسحاب القوات السوفياتية من هذا البلد . والاتحاد السوفياتي وحكومة أفغانستان يؤيدان هذا كل التأييد . وان كان هناك من يعرقل تسوية هذه المسألة على وجه السرعة فهو أولا وقبل كل شيء الولايات المتحدة الامريكية التي تمول وتدعم وتسليح عصابات الثورة المضادة التي تعمل على إحباط الجهود الرامية الى إعادة الحالة في أفغانستان الى طبيعتها .

وقد احتلت مسائل العلاقات الشئناية حيزا كبيرا في هذه المحادثات . وقد تجسد الآن الإنتعاش الذى بدأ مؤخرا في هذا المجال في شكل إتفاقات محددة بشأن عمليات التبادل والاتصالات في مجال العلم والتربية والثقافة واستئناف الخدمات الجوية بين البلدين .

ولكن بطبيعة الحال فإن الاستفادة الكاملة من الامكانيات الكامنة في هذا المجال ستكون أكبر بكثير عندما يبدأ حل مشاكل الأمن الحاسمة بالنسبة لعلاقاتنا المتبادلة . واذا كان لنا أن نتعاون فيجب أن يتم هذا التعاون على أساس المساواة دون أى تمييز أو شروط مسبقة وبدون محاولات للتدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر . وموقفنا في هذا الصدد حازم وشاب .

كيف يمكن تقييم النتائج الرئيسية للقاء جنيف ؟

لقد كان الاجتماع ، دون شك ، حدثا هاما . لقد كان الحديث الواضح والصريح والمحدد مفيدا وكذلك كانت إمكانية عرض المواقف بوضوح . لقد تراكم الكثير من المشاكل الحادة والمتفجرة التي كان من الضروري بحثها بجدية ومحاولة إخراجها من الطريق المسدود الذي انتهت اليه .

ونحن نقدر الصلة الشخصية التي أقيمت مع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية . وقيام حوار بين الرؤساء هو دائما لحظة صدق في العلاقات بين الدول . والمهم أن هذا الحوار قد حدث . فهو في حد ذاته يمثل عامل استقرار في هذه الظروف الحالية المضطربة .

ومع ذلك فنحن واقعيون ويجب علينا أن نقول مباشرة أنه لم يتحقق في هذا اللقاء التوصل إلى حل لأهم المشاكل المرتبطة بوقف سباق التسلح . لقد حال عدم رغبة قيادة الولايات المتحدة في التخلي عن برنامج " حرب النجوم " دون التوصل في جنيف إلى إتفاقات محددة بشأن نزع السلاح الحقيقي وفي المقام الأول بشأن المشكلة الرئيسية وهي الأسلحة النووية والقضائية . ولم تقل ، نتيجة لهذا اللقاء ، كمية الأسلحة التي يكسها الطرفان . وما زال سباق التسلح مستمرا وهذا لا يمكن إلا أن يكون مدعاة لخيبة الأمل .

ولا تزال هناك إختلافات رئيسية بين إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن عدد من القضايا المبدئية الأخرى المتعلقة بالحالة في العالم والتطورات في كل منطقة على حدة . ولكننا أيضا ننأى بأنفسنا عن أن نقلل من أهمية الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في جنيف .

وأود أن أذكر بأهم هذه الاتفاقات . في المقام الأول ، يأتي ما أثبت في البلاغ المشترك من فهم مشترك مفاده أنه لا ينبغي أبدا إشعال الحرب النووية ، وأنه لا يمكن أن يكون في هذه الحرب منتصر ، ثم التزام الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بإقامة علاقاتهما على أساس هذه الحقيقة التي لا جدال فيها وبعدم السعي من أجل تحقيق التفوق العسكري .

ونحن نعتقد أن هذا التفاهم الذي أكدته الجانبان على أعلى مستوى ينبغي أن يكون هو الأساس الذي تقوم عليه فعلا السياسة الخارجية للدولتين . وبما أن من المسلّم به أن الحرب النووية لا يمكن لها ، بطبيعة الحال ، أن تساعد على تحقيق أى أهداف رشيدة ، لذلك ينبغي تقوية الحافز على وقف وانتهاء استحداث وتجريب أسلحة التدمير الشامل والتخلّص التام من مخزونات الأسلحة النووية . فضلا عن ذلك ، فإنه لا يجوز بدء اتجاهات جديدة للتسلح . وبالطبع لا يعتبر البيان المشترك معاهدة ، وإنما توجيهها مبدئيا يلزم زعمي البلدين بفعل الكثير . فضلا عن ذلك فإن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية أكّدا من جديد بوضوح التزامهما بالعمل بكافة الطرق على المساعدة في تعزيز فعالية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية واتفق البلدان على اتخاذ خطوات عملية في هذا الاتجاه . وفي الحالة الدولية المعاصرة التي تدعو للقلق يحظى هذا الأمر بأهمية كبيرة في مجال تحقيق الاستقرار العالمي وتقليل خطر نشوب حروب نووية .

ومما له أهمية أساسية التصريح المشترك لزعمي البلدين الذي أيد فيه الحظر العام الكامل لأحد أنواع أسلحة التدمير الشامل البشعة وهو الأسلحة الكيميائية والقضاء عليها . ونود أن نعرب عن أملنا في أن تلتزم الولايات المتحدة بهذا التفاهم في سياستها العملية .

وان اتفاق زعمي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية على أن يسهما بالتضامن مع دول أخرى مشتركة في مؤتمر استكهولم في اختتام المؤتمر في وقت مبكر باعتماد وثيقة تتضمن التزامات محددة بعدم استعمال القوة وتدابير لبناء الثقة تكون مقبولة للطرفين ، على حد سواء ، يتجاوز حدود العلاقات السوفياتية - الأمريكية .

وان كون الاجتماع تمخّض عن بعض الاتفاقات المفيدة في مجالات عديدة لتطوير التعاون الثنائي بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية أمر لا يمكن أن يقابل إلا بالترحيب . ويحدوني الأمل في أن تشكل هذه الاتفاقات أساسا جيدا لزيادة الثقة بين بلدينا وشعبينا - بداهة ، إذا ما أُتخذ موقف دقيق بشأن جميع الانجازات وجرى تطوير كل شيء ايجابي في هذه الانجازات لكن لن يحدث ذلك إذا ما اختلقت ذرائع لعكس أثرها .

وتجدر الإشارة بمضة محددة الى أهمية الاتفاق الذي تم التوصل اليه في جنيف على مواصلة الاتصالات السياسية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، بما في ذلك عقد اجتماعات جديدة على مستوى القمة .

ومجمل القول إنه يحق لنا كل الحق أن نقول إن النتيجة العامة لاجتماع جنيف هي نتيجة ايجابية .

ومما لا شك فيه أن السياسة البناءة والمتسقة التي انتهجها بلدنا أسهمت الى درجة حاسمة في تحقيق هذه النتيجة التي تدعو للتضاؤل . وفي الوقت ذاته سيكون من عدم الانصاف أن لا نقول هنا أيضا إن موقف الجانب الأمريكي في الاجتماع تضمن بعض العناصر الواقعية مما ساعد على حسم عدد من المسائل .

وبالطبع فإن الأهمية الحقيقية لكل شيء مفيد جرى الاتفاق عليه في جنيف لا يمكن أن تتجلى إلا في شكل تدابير تطبيقية . وأود أن أقول في هذا الصدد إن الاتحاد السوفياتي لا يعتزم من جانبه تقييد خطى هذا التقدم ويسعى بكل حزم وبروح التعاون الأمين مع الولايات المتحدة لعكس اتجاه سباق التسلح والى ادخال تحسين عام على الحالة الدولية . ونأمل في أن تتحلى الولايات المتحدة الأمريكية بموقف مماثل . وعندئذ فأنني على يقين من أن العمل الذي تم القيام به في جنيف سوف يثمر ثماره الحقيقية .

وهذا هو تقييمنا لذلك الاجتماع ولدوره في العلاقات الدولية . وأستطيع أن أقول بارتياح إن هذا التقييم يشاطرنا إياه حلفاؤنا ، أي البلدان الاشتراكية الشقيقة ، الأمر الذي تجلى كأوضح ما يكون في الاجتماع الذي عقده زعماء البلدان الاعضاء في معاهدة وارسو في براغ عقب اختتام محادثات القمة السوفياتية - الأمريكية مباشرة .

فلقد أكد المشتركون في اجتماع براغ على القول بأن الحالة لا تزال بالطبيع عسيرة . وأنه يجري شن كفاح لتحسينها غير أن أحوال هذا الكفاح صارت أفضل ، وبذلك أصبح بالإمكان أن يقال ذلك اليوم فعلا . ويشكل اجتماع جنيف عنصرا هاما في ما نبذله من جهود مشتركة طويلة الأجل ومنسقة على نحو جيد لضمان السلم .

والسؤال الطبيعي الذي يثار هو : ما الذي ينبغي فعله الآن في ضوء نتائج الحوار السوفياتي - الأمريكي الذي جرى في جنيف ؟

وكما سبق لي أن قلت ، فإننا نعلّق أهمية كبيرة على الاتفاق الذي تم التوصل اليه في جنيف بشأن اجتماعات القمة السوفياتية - الأمريكية . وأود أن أؤكد أن نهجنا في هذه المسألة ليس رسميا . فما هو مهم ليس مجرد عقد اجتماع آخر بين زعميي البلدين وإنما نتائج هذا الاجتماع . ويتوقع الشعبان احراز تقدم فعلي على الطريق الذي اختط في جنيف . وهذا على وجه التحديد ما نسعى لتحقيقه . وينبغي لنا أن نكون قد شرعنا الآن في الأعمال التحضيرية لاجتماع القمة السوفياتي - الأمريكي المقبل ، وذلك في المقام الاول وبالدرجة الاولى في ميدان السياسة العملية .

ونحن على يقين من أنه ينبغي لنا ، من أجل تجنب جعل التوصل الى اتفاقات جديدة من قبل الجانبين أكثر صعوبة ، أن نمتنع عن أية تدابير تؤدي الى تخريب ما أنجز في جنيف وإلى سد طريق المحادثات وإلى الانتقاص من القيود المفروضة على سباق التسلح . ويتطلب ذلك ، فيما يتطلب ، الامتنثال الصارم والأمين لمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وكذلك تعزيز الاحترام المتبادل من قبل الجانبين للأحكام ذات الصلة من الاتفاق المنبثق عن الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية .

ولكن الشيء الرئيسي ، بالطبع ، وتهيئة امكانية وضع حد فعلي لسباق التسلح والبدء في عمليات تخطيط فعلية في مستودعات الأسلحة النووية القائمة .

فهل توجد هذه الامكانية ؟ إننا على يقين من أنها موجودة . وصحيح أنه توجد اختلافات في الوقت الحاضر بشأن العديد من النقاط بين مقترحاتنا والمقترحات الأمريكية بشأن تخفيضات الأسلحة النووية . ولكننا لا نغالي في التصوير الدرامي لهذه الحالة . ذلك لأنه يمكن هنا التوصل إلى حلول توفيقية ونحن نتطلع لهذه الحلول .

ومما لاشك فيه أنه يمكن حل مسائل مثل التحقق الموثوق به ، وهو أمر يهتم به الاتحاد السوفياتي اهتماما مباشرا ، وذلك بالنظر الى مجرى التطورات . ولا يستطيع المرء هنا أن يعتمد على الوعود ، لاسيما وأن النقطة الجوهرية هي نزع السلاح ومسائل الدفاع عن البلد .

بيد أنه من أجل حل جميع هذه المسائل ، فإن من الضروري للغاية أن يقفل بقوة الباب الذي تلج عن طريقه الأسلحة الى الفضاء . وبدون ذلك فإن من المستحيل اجراء تخفيضات جذرية في الأسلحة النووية . وأود أن أقول ذلك بكل مسؤولية باسم الشعب وهيئته العليا للسلطة .

ويمكن التوصل الى اتفاق إذا كان هذا الاتفاق يحترم مصالح الجانبين معا . وان الرغبة العنيدة التي يبديها الجانب الأمريكي في أن يمضي قدما في استحداث الأسلحة الفضائية لا يمكن لها إلا أن تؤدي الى نتيجة واحدة ، وهي سد الطريق أمام امكانية وضع حد لسباق التسلح النووى . وهذه النتيجة من شأنها ، بداهة ، أن تؤدي الى خيبة أمل مبررة لدى شعوب العالم بأسره ، بما في ذلك ، وأنا متأكد من هذا ، الشعب الأمريكي .

وتوجد فرصة حقيقية اليوم لتقليص خطر الحرب النووية بشكل درامي وبالتالي لازالة أي امكانية لهذه الحرب كلية . وسيكون من الخطأ المهلك إضاعة هذه الفرصة . ولذلك نأمل في ألا يكون ما قيل بشأن مبادرة الدفاع الاستراتيجي في جنيف هو الكلمة الأخيرة من قبل الجانب الأمريكي .

لقد اتفقنا مع الرئيس ريفان على توجيه وفدينا الى محادثات جنيف بشأن الأسلحة النووية والفضائية بتعجيل المفاوضات وباجرائها على أساس اتفاق كانون الثاني/يناير المبرم بين البلدين . وبالتالي تأكد من كلا الجانبين على أعلى مستوى : أن من الضروري منع سباق التسلح في الفضاء بحسم هذه المشكلة المعقدة بتخفيض الأسلحة النووية . وهذا ما يلح عليه الاتحاد السوفياتي ، وهو ما سندعو الولايات المتحدة الى فعله . لذلك فإننا لن نحقق آمال شعوب العالم إلا بالتطبيق العملي للعهد الذي قطعناه معا .

وبمرور الزمن ستزداد مشكلة انهاء التجارب النووية حدة . وذلك في الأساس لان هذا الانهاء سيكون مصحوبا باستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية القائمة وبتحديث هذه الأسلحة . فضلا عن ذلك لأنه بدون التجريب وبدون التحديث سيبدأ التقلص التدريجي للمستودعات النووية واختفاء الأسلحة النووية . وأخيرا لأن من المستحيل السماح بالتفجيرات النووية - وعددها يبلغ المئات - لأنها تشوّه كوكبنا الجميل ، وبذلك تؤدي الى تكثيف القلق بشأن امكانية أن تعيش فوقه الاجيال المقبلة .

لهذا السبب أعلن الاتحاد السوفياتي وقف جميع أنواع التجارب النووية حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، وهو على استعداد لتمديد هذا الوقف ، إذا ما قوبل بالمثل من جانب الولايات المتحدة . ونحن نتوقع من زعماء الولايات المتحدة إصدار قرار محدد وإيجابي يكون له أثر موات للغاية على الحالة بأسرها وإلى تغيير كبير فيها ويعزز الثقة بين بلدينا .

وقد طرحت هذا السؤال على الرئيس الأمريكي في جنيف .

وقبولنا بالصمت . والواقع أنه توجد من حيث الجوهر حجج معقولة ضد حظر التجارب النووية . ويشار في بعض الأحيان إلى صعوبات التحقق . ولكن الاتحاد السوفياتي أوضح بشكل جلي أنه توجد امكانية ممتازة لاجراء هذا التحقق باستخدام الوسائل الوطنية . وقد رصدنا هذا العام تفجيرا نوويا في باطن الأرض منخفض الغلابة للغاية أجرى في الولايات المتحدة وأعلن من قبلها . ونحن أيضا على استعداد لدراسة امكانية فرض رقابة دولية . وفي هذا الصدد ينبغي أن يكرس اهتمام خاص للأفكار التي صيغت في الرسالة التي وجهها زعماء الدول الست الذين اقترحوا انشاء محطات خاصة في أراضي بلدانهم لمراقبة التقيد باتفاق حظر التجارب .

ويطالب العالم بأسره بوضع حد للتجارب النووية . فمنذ عهد ليس بعيدا أجازت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا دعت فيه إلى اتخاذ هذه الخطوة . ولم تصوت ضده إلا ثلاثة بلدان فقط - هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا . وهذا موقف مؤسف جدا .

على أنه ما زال هنالك وقت . وانني اعتقد أن قادة الولايات المتحدة والدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية سوف يستغلون هذه الفرصة السانحة ويظهرون المسؤولية اللازمة انطلاقا من مصالح السلم . وأود أن اذكر بأن وقفنا الاختباري يظل ساري المفعول ، ونحن نأمل أن تؤخذ مناقشة هذه القضية في دورة مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على أنها دعوة ملحة إلى فرض حظر واقعي وفوري على جميع التجارب النووية .

وبصورة عامة يتقدم الاتحاد السوفياتي بمجموعة شاملة من التدابير تسد جميع السبل في وجه سباق التسلح سواء في الفضاء أو على ظهر الأرض وسواء كانت الأسلحة نووية أو كيميائية أو تقليدية . ان المقترحات المحددة في هذا الصدد معروفة جيدا - في فيينا ، وفي جنيف وفي استوكهولم . وهي تظل نافذة وتحتفظ بأهميتها .

وينبغي أن نذكر أوروبا على حدة . أن مهمة الحيلولة دون ارتفاع مستوى المواجهة العسكرية في أوروبا بدرجة أكبر أصبحت أكثر إلحاحا عما كانت عليه في أي وقت مضى . أن الدار الأوروبية هي دار مشتركة حيث ربطت الجغرافيا والتاريخ أقدار عشرات البلدان والشعوب ربطا وثيقا . ولا يمكن للأوروبيين حماية دارهم وجعلها أفضل وأكثر أمنا إلا عن طريق بذل جهد مشترك واتباع قواعد الاتصاف والتعاون الدوليـن المعقولة .

ونحن ننطلق من وجهة النظر التي تقول بأن أوروبا التي اعطت الكثير للعالم في مجال الثقافة ، والعلم ، والتكنولوجيا ، والفكر الاجتماعي المتقدم قادرة أيضا على أن تضرب مثلا في حل أعوص مشكلات الحياة الدولية المعاصرة . وقد وضع الأساس لذلك في هلسنكي منذ عشر سنوات مضت . اننا مقتنعون اقتناعا عميقا بأن العالم بأسره ، بما في ذلك الولايات المتحدة ، سوف يكسب في النهاية من التطورات الايجابية في أوروبا . ولقد كنا ومنظر نعمل من أجل أن تعزز مبادئ وسياسة الانفراج بقوة أكثر في القارة الأوروبية التي طالت معاناتها من أجل التغلب على حواجز الماضي ونتائج المجابهة في السنوات الأخيرة .

وأود هنا أن اتحدث بشكل خاص عن العلاقات التجارية والاقتصادية . أن دوائر الأعمال في كثير من البلدان الغربية ترغب في إقامة اتصالات اقتصادية أوسع معنا . لقد سمعت من ممثلين لهم نفوذ فعلي في تلك الدوائر ، كلاما في هذا الشأن أي عن الاستعداد لإبرام عقود كبيرة ، والبدء في مشاريع مشتركة ضخمة . وفي نظري أن السياسيين الذين يحاولون فرض تقييدات على الاتجاهات الطبيعية نحو التعاون العملي آملين في "معاينة" بطرف ما ، وفي الحاق الضرر بالشريك لا يتصرفون بحكمة . أن خطأ هذه السياسة قد أصبح واضحا منذ أمد بعيد . ومن الأفضل كثيرا توجيه الجهود لتحقيق غاية أخرى هي تعزيز الأساس المادي الذي يقوم عليه الاتفاق والثقة عن طريق التبادل التجاري والعلمي والتقني .

إننا سوف نستمر في التعاون بصورة وثيقة مع حلفائنا في معاهدة وارسو ومع جميع بلدان المجموعة الإشتراكية الأخرى في النضال من أجل السلم الدائم والتعاون بين الشعوب في أوروبا وفي القارات الأخرى . أن الدول الأطراف في منظمة حلف وارسو لن تتخلى تحت أي ظرف من الظروف عن حماية أمن شعوبها . انها سوف توجد جهودها على نحو متزايد ابدا في إطار مجلس التعاضد الاقتصادي بغية الاسراع بخطى التقدم العلمي والتكنولوجي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية .

ان التفاعل مع حركة عدم الانحياز ، بما في ذلك التعاون الشامل مع جمهورية الهند ، التي نكن لشعبها وقادتها احتراما عميقا ، يمكن أن يلعب دورا كبيرا في تحسين العلاقات الدولية .

ان القيادة السوفياتية تعلق أهمية كبيرة على منطقة آسيا والمحيط الهادئ . ان أطول حدود الاتحاد السوفياتي هي في آسيا ، ولدينا هناك أصدقاء مخلصون وحلفاء يعتمد عليهم ، ابتداء من الجارة منغوليا الى فيت نام الاشتراكية . ومن المهم جدا ان العمل على ألا تصبح هذه المنطقة مصدرا للتوتر ومجالا للمواجهة العسكرية . فنحن ننادى بتوسيع الحوار السياسي بين جميع الدول في المنطقة خدمة لمصلحة السلم ، وحسن الجوار ، والثقة المتبادلة والتعاون .

نحن نرحب بموقف جمهورية الصين الشعبية ، التي تعارض تسليم الفضاء الخارجي ، وبعائلها الامتناع عن أن تكون البادئة باستخدام الاسلحة النووية .

ان الفجوة المتزايدة بين قلة من البلدان الرأسمالية الرفيعة التصنيع والبلدان النامية - وهي تشكل الاغلبية الساحقة - التي تعاني الفقر ، والجوع واليأس ، يمكن أن تؤدي الى هزات خطيرة . ان الفجوة بين هذين القطبين في العالم تزداد اتساعا على الدوام ، والعلاقات تزداد تناقضا . وهي لا يمكن أن تكون خلاف هذا ما لم تغير البلدان الرأسمالية المتقدمة سياساتها الانانية . ان البشرية قادرة على حل جميع هذه المشاكل اليوم اذا وحدت قواها وفكرها . وعندئذ سيكون من الممكن ارتياد آفاق جديدة في تطوير حضارتنا .

ان الروح العسكرية هي عدوة الشعوب . ان سباق التسلح الذي يعمده تعطش المجمع العسكري - الصناعي للربح هو جنون محض . وهو يؤثر على المصالح الحيوية لجميع البلدان والشعوب . وهذا هو السبب في أننا ، عندما يُقترح علينا نقل سباق التسلح الى الفضاء ايضا ، بدلا من القضاء على الاسلحة النووية نرد بحزم قائلين "لا" . نحن نقول "لا" لأن هذه الخطوة تعني جولة جديدة من اهدار الاموال بطريقة جنونية . ونحن نقول "لا" لأن هذا يعني زيادة الخطر المحدق بالعالم . ونحن نقول "لا" لأن الحياة نفسها تدعو لا للتنافس في التسلح ولكن للعمل المشترك في صالح السلم .

ان الاتحاد السوفياتي نصير حازم لتطور الحياة الدولية في هذا الاتجاه .

فبمبادرة من الاتحاد السوفياتي بدأ عمل يشترك فيه علماء من بلدان مختلفة هو مشروع المفاعل الحراري النووي "توكو ماك" الذي يتيح فرصة لحل قضية الطاقة جذريا . ووفقا للعلماء من الممكن قبل نهاية هذا القرن أن نخلق "شمسا أرضية" - أى مصدر طاقة حرارية نووية لا يئضب . اننا نلاحظ مع الارتياح انه قد تم الاتفاق في جنيف على مواصلة هذا المشروع الهام . ونحن ندعو الى تحسين العلاقات مع اليابان ونعتقد أن هناك امكانية واقعية لذلك . وتنبع هذه الامكانية من مجرد كوننا جيران مباشرين . كما أنه لا يمكن إلا أن تتطابق مصالح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية واليابان في مسألة إبعاد شبح الحرب النووية .

لقد أقمنا علاقات تعاون على قدم المساواة مع كثير من الدول في امريكا اللاتينية ، وافريقيا ، والشرق الاوسط . ان الاتحاد السوفياتي سوف يواصل العمل بهمة لتطوير هذه العلاقات . ونحن نقدر بشكل خاص اتصالاتنا الوثيقة مع البلدان ذات التوجه الاشتراكي في مختلف القارات .

ان شعوب كل العالم تواجه اليوم حشدا من القضايا التي لا يمكن الا ان تحل معا وفي ظروف السلم فقط . وقبل عقود قليلة لم يكن الناس يعرفون المشاكل الايكولوجية الخطيرة . ولكن جيلنا يشهد بالفعل اباداة الغابات على نطاق واسع ، وانقراض الحيوانات ، وتلوث الانهار ، والكتل المائية الأخرى والتصحح المتزايد كيف سيكون العالم الذي سوف تراه الاجيال المقبلة ؟ هل سيكون بمقدور هذه الاجيال العيش فيه اذا لم نوقف التدمير الوحشي للطبيعة واذا لم توجه انجازات عصرنا الاقتصادية ، والتقنية والعلمية لتلبية متطلبات توفير ظروف الحياة للانسان وتطوره والبيئة الصالحة له . بل وجهت لتطوير أسلحة التدمير ؟

أو لنأخذ الطاقة ، اننا نعيش الآن في أغلب الاحوال على حساب أعماق الأرض . ولكن ما كان يرقد بالفعل على السطح في طريقه الى النضوب ، ويصبح التطوير الاضافي لتلك الموارد أكثر تكلفة ومشقة . وزيادة على ذلك فان هذا المصدر ليس أبديا .

لقد كانت بلادنا هي التي قدمت للأمم المتحدة برنامجا شاملا ومغصلا للتعاون السلمي في الفضاء ، ولانشاء منظمة فضائية عالمية لتنسق جهود البلدان في استكشاف الفضاء واستغلاله . لهذا التعاون امكانيات غير محدودة حقا . وهي تشمل مشاريع البحوث الأساسية وتطبيق نتائجها في الجيولوجيا ، والطب ، ودراسات المواد ودراسات المناخ والبيئة . وتشمل تطوير نظم اتصال عالمية بمساعدة التوابع وسبر الأرض عن

بعد . وهي تشمل ، أخيرا ، تطوير تكنولوجيا فضائية جديدة ، مثل المحطات العلمية المدارية الكبيرة ومختلف المركبات الفضائية التي يقودها الانسان ، واستخدامها في مصالح جميع الشعوب ، وتصنيع الفضاء القريب من الأرض في النهاية . ان كل هذا يشكل بديلا واقعا لخطط "حروب النجوم" موجهة نحو مستقبل سلمي لجميع البشرية .

لقد كان الاتحاد السوفياتي واحدا من المشتركين النشطين في عقد اتفاقية دولية تنظم الاستخدام الاقتصادي لموارد المحيط العالمي . ان انجاز هذه المهمة هام جدا ايضا لضمان تقدم الحضارة الانسانية ولتوسيع ومضاعفة الامكانيات المفتوحة امام مجتمع اليوم الحاضر .

ونحن نعرض على جميع العالم ، بما في ذلك عالم الدول الرأسمالية . برنامجا واسعا ، طويل الاجل وشاملا للتعاون ذي النفع المتبادل ، برنامج يتضمن فرصا جديدة تفتحها أمام الانسانية الثورة العلمية والتقنية . وان التعاون بين بلدين مثل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يمكن أن يلعب دورا كبيرا في تنفيذ هذا البرنامج .

ان سياستنا واضحة هي سياسة تدعو الى السلم والتعاون .

ايها الرفاق ، ان مصدر نجاح سياستنا الخارجية يكمن في طبيعة النظام الاشتراكي . ان الحزب الشيوعي يشعر جيدا بالتأييد القومي النطاق لسياسته الداخلية والخارجية ويقدّره أعظم تقدير . ان هذا التأييد يظهر في العمل العملي اليومي الذي به ملايين تتبعها ملايين . ان النتائج التي تتحقق في الاقتصاد الوطني لا تعني فقط نتيجة اقتصادية ، بل ايضا نتيجة معنوية وسياسية أيضا تشهد على صحة مسارنا .

وأمامنا التزامات هامة وليست سهلة . ولكن كما علمنا لينين العظيم "الصعوبة لا تعني الاستحالة" ، والمهم هو أن نكون واثقين من صحة الطريق الذي اخترناه ، ان هذه الثقة تضاعف مرة الطاقة الثورية والحماس الثوري والحزب والشعب السوفياتي يملكان هذه الثقة التي تضاعف قوتنا .

ونحن على ثقة من أن كل شيوعي ، وكل عامل ، وكل فلاح ، وكل مهندس ، وعالم ،
وكل هيئة عمالية ، سوف يؤدون واجبهم تجاه الوطن الأم ، بفضل ادراكهم الشديد
لمسؤوليتهم .

ونحن واثقون من انه ستبذل كل الجهود في جميع مواقع العمل من أجل انجاز خطط
عام ١٩٨٦ وتخطيها ، ومن أجل ان تزداد بلادنا ثراء ومنعة ومن أجل توطيد السلم في
الأرض وانتصاره .
